إعلان تحذيري

تفاجأت مؤسسة موانئ خليج عدن بقيام أحد المواقع الالكترونية المعنية بعملية البيع والشراء في عدن إعلان لبيع ارضية بجولة كالتكس - مدخل ميناء الحاويات (لإقامة مركز تجاري عالمي استراتيجي ..الخ) وعليه فإن مؤسسة موانئ خليج عدن إذ تحذر كافة الجهات من افراد وشركات وهيئات ومؤسسات عامة أو خاصة بالتصرف بأي اراضي واقعة في حدود ميناء عدن والمساحات المحددة لتوسعة وتطوير ميناء عدن من إجراء أي تصرفات بالبيع أو الشراء أو أي تصرف آخر بالأراضي والمساحات التابعة للميناء والمحددة وفقا وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٩) لعام ٢٠٢١م، والمستندة إلى قانون الموانئ البحرية رقم (٢٣) لعام ٢٠١٣م حيث حددت حدود حرم الميناء ومساحاته التطويرية وفقا للآتي:

أ - شرقا من جولة فندق عدن حتى جولة كالتكس في المنصورة يحدها الطريق البحري.

ب ـ شمالا من جولة كالتكس وحتى ميناء الزيت يحدها الطريق العام المؤدي إلى البريقة.

ج- غربا من ميناء الزيت إلى ابو قيامه بحدود الساحل وبمساحة لا تزيد عن (200 متر) من الساحل بإتجاه اليابسة.

د- جنوبا من جبل حديد بمحـــاذاة جولة فندق عدن امتدادا الى المعلا - دكه والطريق أمام رصيف المعلا - الدوكيار - حجيف كاملة - إلى ادارة عدن لتموين البواخر وموقع التوانك امتدادا إلى دكة المرشدين وحاجز الأمواج التفافا إلى جزيرة دونافه.

علما أن الموقع المعلن عنه يدخل ضمن المساحات المحددة لتوسعة نشاط الحاويات وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (433) لعام 2006م.

تجذر الإشـــارة إلى ان كافة المشاريع المرخص لها من قبل الهيئة العامة للمنطقة الحرة في إطار حدود واختصاصات الميناء قد ألغيت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1) لعام 2014م، بشأن تحديد اختصاصات كل من مؤسسة موانئ خليج عدن والهيئة العامة للمنطقة الحرة وكذا القرار رقم (29) لعام 2021م، بشأن تحديد حدود الميناء وهناك لجنة وزارية شكلها مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

ولذا وجب التحذير والتنبيه بعدم القيام بأي تصرفات بيع/ شراء/ تنازل أو أي تصرفات أخرى أيا كان نوعها أو أي اعمال أو استحداثات من قبل أيا كان في هذه الأراضي المذكورة أعلاه وأن أي أعمال من هذا القبيل ســـيعد اعتداء على حرم ميناء عدن وعلى مشـــاريعه التطويرية وسيعرض صاحبها للمساءلة القانونية.

إعلان تحذيري

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن لكافة المستأجرين من مؤسسة موانئ خليج عدن بعدم إجراء أي تصرف قانوني من بيع أو تنازل عن حقوق الإيجار للأراضي أو المباني المؤجرة من المؤسسة والالتزام بما جاء في عقود التأجير التي تمنع تلك التصرفات غير القانونية إلا بعد الموافق المسبقة كتابيا من المؤجر/ المؤسسة .

لذا فإن مؤسسة موانئ خليج عدن اذ تحذر جميع المستأجرين من القيام بذلك وستعتبر كل الإجراءات المخالفة لما جاء في هذا الإعلان باطلة ولا يترتب عليها أي أثر قانوني.